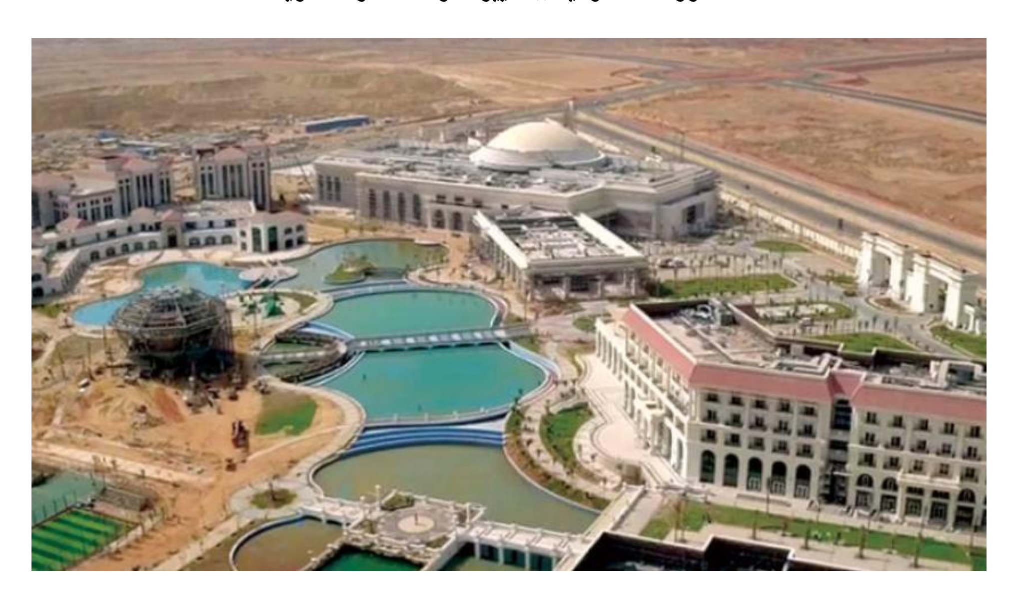
المشروعات القومية .. تغيير خارطة مصر التنموية



أعداد: أميمة سعودى

تستمر الدولة المصرية في تنفيذ مشروعاتها القومية العملاقة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للشعب المصرى، بالإضافة إلى تحقيق فرص عمل حقيقية تضع مصر على خريطة التنمية، وتعمل الدولة على إتمام المشروعات القومية وتمويلها على مستوى محافظات الجمهورية، فحجم المشروعات التى تمت والتى يجرى تنفيذها حاليا يفوق ما تم انجازه خلال 30 عاماً،

تتميز المشروعات القومية العملاقة على وجه العموم، بشمولها واتساعها، وانتشارها فى مختلف أرجاء الوطن، فى شمال الوادى وجنوبه وفى شرق البلاد وغربها، ويسهم هذا بصورة أو بأخرى فى إعطاء دفعة قوية لحركة النشاط الاقتصادى، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة فرص العمل للشباب، وتحقيق التوازن الاقتصادى، وتقليص نسبة البطالة والحد من الفقر، وإقامة مجتمعات عمرانية متكاملة ومن ثم إعادة توزيع السكان وانتشارهم على امتداد سلسلة من المدن الجديدة فى كافة مناطق الجمهورية . وقد شهدت السنوات الأربع الماضية إلى جانب البناء والتشييد اتخاذ إجراءات مهمة للإصلاح الاقتصادي واكبها حزمة من برامج وسياسات الحماية الاجتماعية، حيث تبنت الدولة في نوفمبر 2016 برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي، وارتفع معدل النمو من 4.4% عام 2014 إلى 5.3% فى 2018، وانخفض معدل التضخم إلى 12.9%، وكذا معدل البطالة من 13.2% إلى 9،6%، كما ارتفعت حصيلة صادرات السلع البترولية بنسبة 30% والسلع غير البترولية بنسبة 10%، كما تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام 2017 لنحو 7,2 مليار دولار، وارتفع صافي التحويلات الجارية بنسبة 29.5%.

وقد أعلن مجلس الوزراء أن المشروعات الكبرى التى تم تنفيذها خلال الفترة من يوليو 2014 وحتى يونيو 2018، أعادت تشكيل خارطة مصر التنموية وساهمت فى الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن المصرى، ووفرت فرص عمل للشباب وجذبت استثمارات خارجية وداخلية، وقد بلغ عدد هذه المشروعات 7777 مشروعاً بتكلفة تصل إلى 1.61 تريليون جنيه، ويجري حالياً تنفيذ نحو 3392 مشروعاً بتكلفة 1.13تريليون جنيه، ومن المخطط أيضاً تنفيذ 4131 مشروعاً بتكلفة 0.17 تريليون جنيه، بحيث تبلغ الاستثمارات التي يتم ضخها في المشروعات المنفذة والجاري والمخطط تنفيذها (15300مشروعاً) نحو 3.45 تريليون جنيه.

أبرز المشروعات القومية التي تنفذها الدولة :



على الرغم من العقبات والاضطرابات التي واجهها الاقتصاد المصري على مدار السنوات الماضية منذ 25 يناير 2011، إلا أن مصر استطاعت مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية من إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بكافة قطاعاته، واتخذ الرئيس العديد من القرارات الاقتصادية الصارمة والتي لم يجرؤ رئيس قبله على اتخاذها تخوفا من آثارها السلبية على الأوضاع الاجتماعية، وتجنبا لردود أفعال الشارع المصري، وما زاد من مشاكل الاقتصاد المصري تفاعله مع التغيرات الإقليمية، فضلا عن تغير بيئة العمل الدولية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع اسعار السلع الأساسية، والاتجاهات العالمية لرفع أسعار الفائدة .

إلا أن مضي مصر في خطة الإصلاح الاقتصادي واستراتيجية التنمية المستدامة التي أطلقتها، بدأ يؤتي ثماره بالفعل خلال عام 2017 ويتم استكماله فى 2018 حيث تشهد مصر الآن استكمال العديد من المشروعات القومية الهامة ومنها :

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

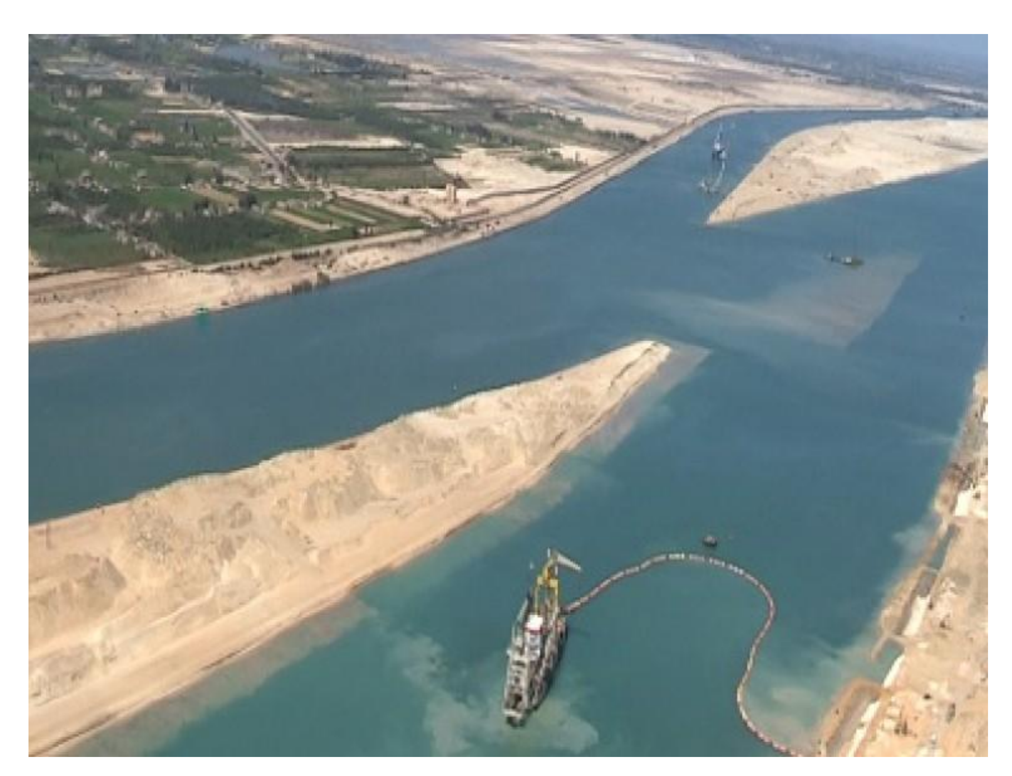


تم اقامة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في عام 2015، وتهدف المنطقة إلى تحقيق عائد يبلغ قيمته نحو 12 مليار دولار أمريكي سنوياً. وتعد شركة تيدا الصينية من أولى الشركات المستثمرة في المنطقة، حيث أنها وقعت اتفاقية تنمية استثمارية مع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمدة 45 عاما وأيضاً مجموعة شركات جوشي الصينية، التي تمتلك إحدى أكبر المنشآت التي تعمل في مجال صناعة الألياف الزجاجية بالعالم والتي تقع أيضاً بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وقامت كذلك أكثر من 80 شركة صينية بضخ ما يقرب من نحو مليار دولار في مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية والترفيهية وذلك على مساحة تقدر بنحو 1.3 كيلو متر مربع.

ووفقًا لأحكام القانون رقم 83 لسنة 2002، تم وضع نظام خاص للهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لإدارة الجمارك والضرائب، والهدف من ذلك هو تنمية محافظات بورسعيد، الإسماعيلية والسويس لخدمة المشروعات اللوجستية والصناعية لتوفر فرص عمل لمئات الأشخاص، وهناك العديد من المشروعات قيد التنفيذ الآن

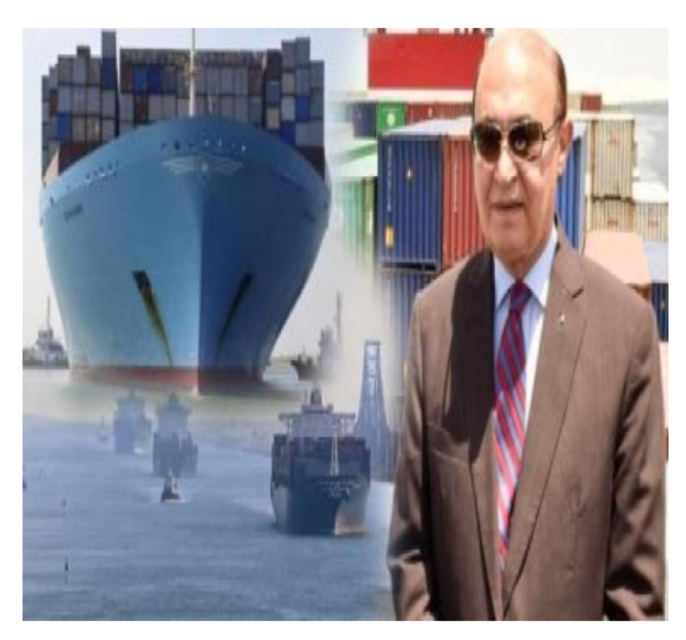
من المخطط أن تصبح مدينة الاسماعيلية المركز الإداري للمنطقة، وتستضيف المدينة مجموعات متخصصة لأنشطة البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والطاقة المتجددة بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة مثل الأعمال التجارية الزراعية والمنسوجات. كما يتم إنشاء منطقة سكنية في كل من القنطرة ومدينة الإسماعيلية الجديدة، ومن المقرر لهما استيعاب أكثر من 350000 نسمة.

وفي مدينة بورسعيد، تخطط الحكومة المصرية لإنشاء منطقة صناعية تركز على الصناعات الخفيفة والمتوسطة موفرة نحو 80000 فرصة عمل، ومن هذه الصناعات، الأنشطة التجارية الزراعية والمنسوجات وتجميع السيارات والأدوية بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى بغرض التصدير. ويتم إنشاء مناطق سكنية جديدة في منطقة شرق بورسعيد ومدينة البردويل، ومن المُقرر لهما استيعاب ما يقرب من 250000 نسمة.



وفى اعجاز تاريخى حفرت القناة الجديدة فى عام واحد والتى تسمح للسفن بالعبور في اتجاهين بطول قناة السويس، كما تم زيادة عمق القناة لاستيعاب السفن ذات الحمولات الكبيرة. ومن المقرر أن يتم الانتهاء من حفر أربعة أنفاق أسفل قناة السويس بنهاية عام 2018، مخصصة للسيارات. وقُدِّرت التكلفة الإجمالية بنحو 18 مليار جنيه مصري، ومن المُخطط أن تخدم هذه الأنفاق مشروعات استراتيجية بقناة السويس بالإضافة إلى تيسير الأنشطة التجارية من خلال ربط مدن القناة ببعضها البعض.

بالإضافة إلى الانتهاء من أعمال مشروع طريق السويس الصحراوي، ويُعَد أحد أكبر مشروعات الطرق القومية والذي يتضمن 120 كيلومتر من الأعمال بتكلفة تبلغ نحو 1.5 مليار جنيه مصري.



وتتمتع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بقدرٍ من الاستقلالية حيث يقوم مجلس إدارة الهيئة بوضع السياسيات واللوائح لتحقيق أهداف المنطقة مثل: معايير التخطيط والإنشاء العمراني والقواعد المتعلقة بإدارة الموانئ والمطارات وكفاءة تشغليها بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بتوثيق وتصديق وتقنين وضع العقارات بما يسهم في خلق بيئة أفضل لممارسة الأعمال الداعمة لفرص نمو القطاع الخاص، وقد قطعت الهيئة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس، شوطًا كبيرًا خلال الفترة الماضية في تنمية المنطقة، من خلال جذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتى بلغت تكلفة عقودها مليارات الدولارات.

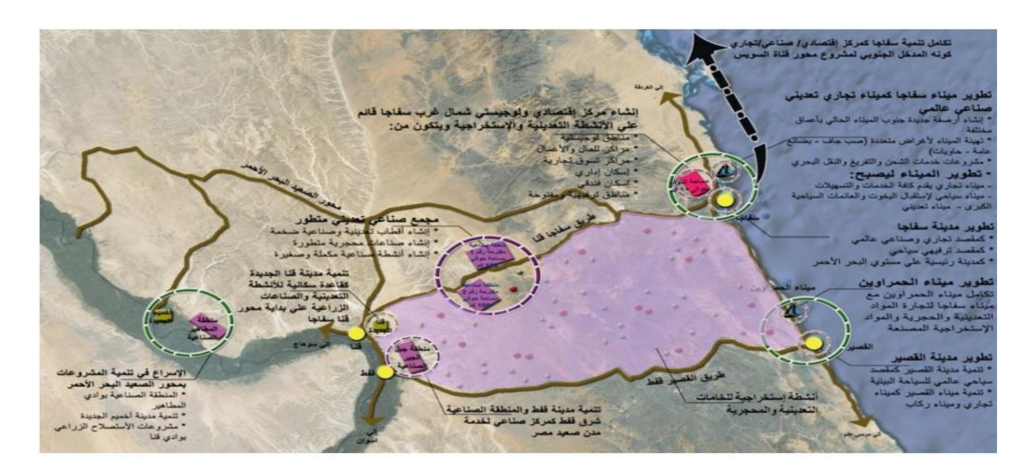
كما انتهت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، من تنفيذ وتطوير البنية التحتية، وإنشاء محطات الكهرباء؛ وتحلية المياه، وتوصيل المرافق لجميع مواقع مشروعات المنطقة، وذلك بالتوازي مع التطوير المستمر للمجرى الملاحي للقناة.

وأظهرت الإحصائيات الرسمية، أن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تحتل المركز الخامس فى قائمة الهيئات الاقتصادية الأكثر ربحًا. فقد حققت المنطقة الاقتصادية أرباحًا صافية بلغت 2.13 مليار جنيه في العام المالي 2017 - 2018 والمنتهي في يونيو 2018، بنسبة زيادة 64% مقارنة بالعام المالي 2016-2017 الذي بلغ 1.3 مليار جنيه.

ستصبح المنطقة الاقتصادية بقناة السويس بمشروعاتها مركزًا عالميًا للتجارة، ومنطقة لوجستية ضمن أهم المناطق العالمية، لدفع الاقتصاد المصري إلى الأمام بحلول 2025، خاصة فيما يتعلق بتطوير الموانئ، ودخولها المنافسة العالمية مقارنة بمثيلاتها العالمية.

كما تستهدف توفير فرص عمل لشباب جميع المحافظات، وإنشاء مراكز للتدريب الفني والصناعي، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة لجذب السكان، فضلاً عن اعتماد مشروعات المنطقة الاقتصادية في أغلب مراحلها على الشركات والمؤسسات الوطنية، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد المحلي، واكتساب خبرات، وزيادة إمكاناتها المادية.

مشروع المثلث الذهبى بصعيد مصر



المثلث الذهبي، هو منطقة اقتصادية جديدة تقع بين قنا وسفاجا والقصير، ويُعَدُّ أحد أكثر المناطق ثراًء من حيث نسبة المصادر التعدينية والتي تمثل نحو 75٪ من الموارد التعدينية في مصر، وجارٍى الآن تنفيذ المشروع بواسطة شركة دابلونيا الاستشارية الإيطالية، ويهدف إلى جذب استثمارات تقدر بنحو 19 مليار دولار أمريكي، كما يهدف المشروع إلى تأسيس عاصمة صناعية جديدة من خلال إنشاء منطقة صناعية، تجارية، تعدينية وسياحية لخدمة جمهورية مصر العربية و القارة الأفريقية.

تعد المنطقة غنية بالمعادن الفلزية وغير الفلزية، بما في ذلك،الحديد، النحاس، الذهب، الفضة، الجرانيت، والفوسفات، التي تدخل في صناعة العديد من الصناعات ذات القيمة الاقتصادية العالية الجودة وصناعة مواد البناء والأسمنت.

يقع المثلث الذهبي في ضواحي محافظة قنا بمنطقة أبو طرطور، وهي منطقة تحتوي على النسبة الأكبر من احتياطيات الفوسفات في مصر والتي تقدر بنحو ملايين الأطنان من صخور الفوسفات.

تبلغ مساحة المثلث الذهبي نحو 9200 كيلومتر مربع ويحتوي على احتياطيات معدنية معروفة ولكنها غير مستغلة، وتأتي مصر في المرتبة السابعة على مستوى العالم من حيث احتياطيات خام الفوسفات، على الرغم من أن مستويات التعدين للإنتاج ظلت ثابتة خلال السنوات القليلة الماضية.

تُتيح هذه الثروة المعدنية إمكانية إنشاء مصانع جديدة لإنتاج الأسمنت والزجاج والسيليكون والكيماويات ورقائق الكمبيوتر، وسوف تستخدم بعض المشروعات الأخرى المواد الخام مثل الطين والحجر الجيري لصناعة الاسمنت وكذلك الطفلة الزيتية لإنتاج الغازولين.

وتتمتع هذه المنطقة بوجود مناطق جاذبة للسياحة تمثل حجر الأساس لتواجد عدد من المشروعات السياحية، ومنها على سبيل المثال طريق "قفط – قنا"، الذي كان معروفا سابقاً بطريق الحج. ومن العوامل الجاذبة للسياحة أيضًا النقوش والرسومات الفرعونية الموجودة في الطريق المؤدي إلى قنا سفاجا، والذي يمكن اعتباره مقصداً للرحلات السياحية المنظمة. ويوجد في هذا الطريق أكبر منجم أحجار تم استخدامه من قبل الامبراطورية الرومانية في العصور الوسطى، والذي كانت أحجاره تستخدم في ذلك العصر لتزيين المعابد. وجارٍ الآن التخطيط لإقامة العديد من المنتجعات السياحية في الدندرة واللقيطة ووادي قنا وكذلك في المناطق الواقعه ما بين سفاجا والقصير.

تم سن قانون جديد لإنشاء هيئة مستقلة لتطوير منطقة المثلث الذهبي. بحيث تقع ضمن اختصاصاتها إدارة الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية والحد من الإجراءات الروتينية وتقليل المعاملات البيروقراطية وتوفير بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات الأجنبية. وتخضع الاستثمارات الموجودة في المثلث الذهبي لحوافز خاصة، ويجري تخصيص أرض زراعية في منطقة المثلث الذهبي من أجل استصلاحها واستزراعها وذلك في إطار من الحوافز المُجزية المستمدة من قانون الاستثمار الجديد.

أكدت الدراسات أن الاستثمارات سترتكز فى النشاطات التعدينية، خاصة الخامات المعدنية كالذهب والحديد والكروم، إلى جانب عمل تنمية صناعية، وتعدينية، وزراعية وسياحية، وسكنية، يستمر العمل فيها حتى عام 2045. وتشير التقديرات الأولية للمشروع إلى أن إجمالى حجم استثماراته تصل لنحو 16 مليار دولار، منها 2 مليار دولار استثمارات حكومية.

مشروع الاستزراع السمكى.. سد الفجوة الغذائية



تهدف الدولة من خلال تنفيذ وإقامة مشاريع الاستزراع السمكي، بعدد من محافظات الجمهورية، إلى انتاج سلالات بمواصفات عالمية فاخرة، ذات عائد اقتصادي، وتقليل الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، والبالغ 700 ألف طن سنويا. كما تهدف الدولة، إلى توفير فرص العمل للشباب؛ والتي تبلغ في مشروع الاستزراع السمكي التابع لهيئة قناة السويس، نحو 10 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة .

وكان الرئيس السيسي قد فتتح في 28 ديسمبر 2016، مشروع الاستزراع السمكي التابع للهيئة العامة لقناة السويس، كما افتتح مشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون بمحافظة كفر الشيخ، في 18 نوفمبر 2017، وكذلك مشروع الاستزراع السمكي بشرق بور سعيد.

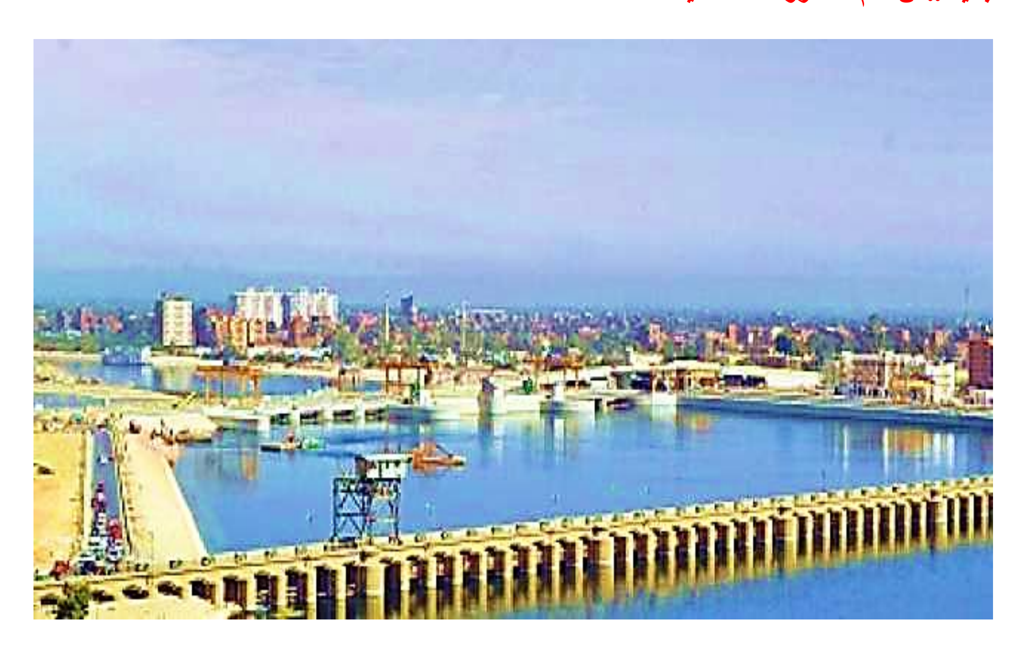
-مشروع الاستزراع السمكي بهيئة قناة السويس، يتم إنشاؤه على ثلاث مراحل، بإجمالي 4 آلاف حوض من أحواض الاستزراع السمكي، على مساحة نحو 7500 فدان؛ تم افتتاح المرحلة الأولى منه، في 28 ديسمبر 2016، على مساحة 1900 فدان، بواقع 1029 حوض استزراع سمكي؛ ويتم تنفيذ المرحلة الثانية على مساحة 2900 فدان؛ والمرحلة الثالثة على مساحة 2700 فدان؛ حيث تنتج كاملة، نحو 160 مليون زريعة، و500 مليون يرقة جمبري.

يتكامل مشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون مع مشروعات الاستزراع السمكي الأخرى، وتبلغ مساحتة الإجمالية 9000 فدان، ومن التوقع أن تنتج عند اكتمال المشروع نحو 25 ألف طن سنويا.

يتم إنشاء مزرعة للاستزراع السمكي بمنطقة شرق بور سعيد، على مساحة 19 ألف فدان، وتتكون من 5906 أحواض استزراع سمكي موزعة كالآتي: المزرعة "أ" 3521 حوض استزراع سمكي على مساحة 9500 فدان، المزرعة "ب" 1810 أحواض استزراع سمكي على مساحة 4898 فدان، والمزرعة "ج" 575 حوض استزراع سمكي على مساحة 1592 فدان.

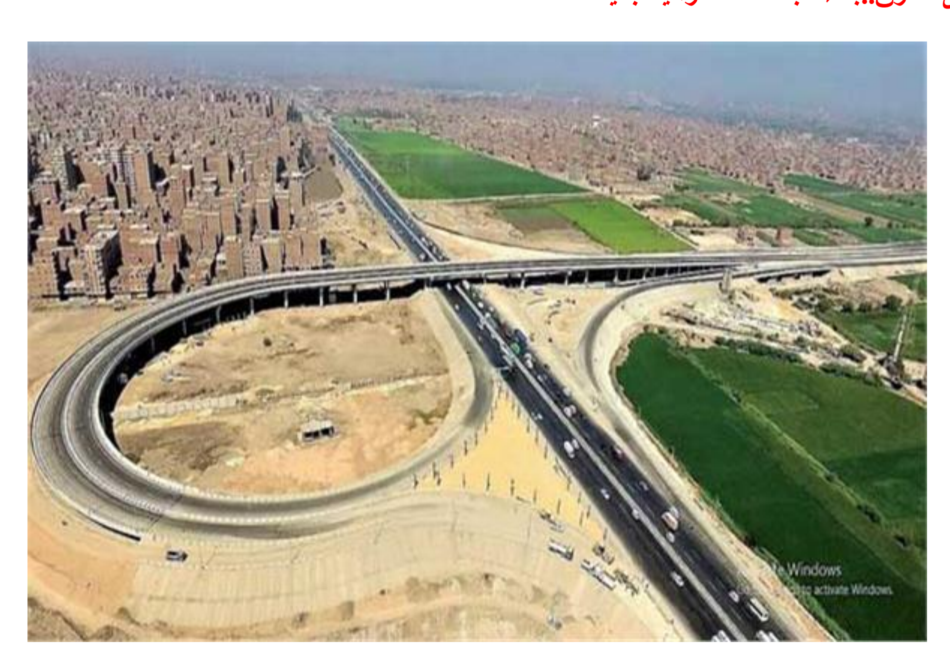
ويشمل المكون الثانى فى المشروع "الترعة الرئيسية والفرعية"، وتستخدم الترعة الرئيسية لتغذية 331 حوض استزراع سمكي بالمياه العذبة، كمل يبلغ إجمالي الأطوال للترعة الرئيسية 39.7 كيلومتر ، وإجمالي أطوال الترعة الفرعية 200 كيلومتر.

قناطر أسيوط الجديدة..من أهم المشروعات المائية



تم افتتاح مشروع قناطر أسيوط الجديدة فى 2018، ويعتبر أكبر مشروع مائي على نهر النيل في مصر، ويعمل على تحسين حالة الري بإقليم مصر الوسطى في 5 محافظات هي (الجيزة- الفيوم- بني سويف- المنيا- أسيوط) لخدمة مليون و650 ألف فدان وتحسين الملاحة النهرية بنهر النيل، من خلال إنشاء هويسين ملاحيين من الدرجة الأولى، فضلًا عن إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء النظيفة من خلال 4 وحدات تُنتج كل وحدة 8 ميجاوات بإجمالي قدرة 32 ميجاوات، قيمتها 100 مليون جنيه سنويًا، ويساهم في خلق محور مروري جديد بأسيوط، عن طريق إنشاء كوبري بحمولة 70 طنًا أعلى القناطر الجديدة لربط شرق وغرب نهر النيل، وتصل تكلفة المشروع إلى حوالي 6.5 مليار جنيه بدعم مشترك بين الحكومة المصرية والحكومة الألمانية ممثلة في بنك التعمير الألماني، كما توفر أكثر من 3 آلاف فرصة عمل مؤقتة و300 فرصة عمل دائمة تمنح الأولية فيها لأبناء أسيوط.

المشروع القومى للطرق..بناء مجتمعات عمرانية جديدة



تولى الدولة اهتماما بالغاً بالمشروع القومى للطرق، والذى يهدف إلى تحسين ورفع كفاءة ما هو قائم من الطرق، وإنشاء طرق أخرى جديدة للعمل على تسيير حركة التنقلات وسهولتها ، كما أنها تعد سبيلا لفتح آفاق جديدة للاستثمار، وتحسين البنية التحتية، والربط بين محافظات الجمهورية، وبناء مجتمعات عمرانية جديدة، وزيادة الدخل القومى للبلاد.

وأشار تقرير التنافسية الدولية فى 2018 إلى أن مصر احتلت المركز 75 بعد أن كانت فى المركز 118 فى مجال تحسين جودة الطرق، وفى مجال تحسين البنية التحتية للموانئ احتلت مصر المركز 41 بعد أن كانت فى المركز 66، وفى مجال جودة الإمدادات بالكهرباء احتلت مصر المركز 63 بعد أن كانت فى المركز 121، وفى مجال جودة البنية التحتية احتلت مصر المركز 71 بعد أن كانت فى المركز 125.

وبلغت إجمالى استثمارات وزارة النقل فى مجال الطرق والكبارى فى الفترة من 2014 – 2018 نحو 32 مليار جنيه، منها المشروع القومى للطرق بطول 1100 كم بتكلفة 19 مليار جنيه، كتطوير طريق القاهرة السويس بطول 70كم، وتطوير طريق وادى النطرون العلمين بطول 135كم، وطريق شبرا بنها الحر بطول 40 كم، وتقاطع الطريق الدائرى الإقليمى مع ترعة الإسماعلية وطريق الإسماعلية الزراعي، وإنشاء طريق الفرافرة – عين دلة بطول 87كم.

وكذلك تطوير شبكة الطرق الحالية بطول 2000 كم بتكلفة 6 مليار، كإزدواج طريق سوهاج قنا الصحراوى الغربى بطول 140كم ، واستكمال إنشاء الطريق المزدوج طنطا- كفر الشيخ بطول 18كم، وإنشاء طريق توشكى أرقين مرحلة ثانية، وإزدواج طريق بنى سويف - المنيا الزراعى.

إنشاء 6 محاور على النيل بطول 75كم بتكلفة 3.7 مليار جنيه، كمحور بنها ، محور جرجا محور بنى مزار ومحور طلخا على النيل، وإنشاء عدد 30 كوبرى علوى بتكلفة 3.3 مليار جنيه منها كوبرى آجا العلوى أعلى ترعة الإسماعلية، وكوبرى داخل مدينة طهطا أعلى السكك الحديدية، وكوبرى الكلابية العلوى.

وافتتح الرئيس فى 2018 أربعة مشروعات هى المرحلة الأولى من محور طما على النيل، وكوبرى قوص العلوي، وكوبرى تقاطع محور التعمير مع طريق سيدى كرير- مطار برج العرب، وكوبرى بلطيم العلوى على الطريق الدولى الساحلى.



تم تكليف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتنفيذ عدد 362 مشروع فى مجال إنشاء وتطوير الطرق وكبارى وأنفاق السيارات والمشاة بإجمالى 103 طرق بأطوال 4412كم و 155 كوبرى سيارات و51 نفق سيارات و53 كوبرى ونفق مشاة منها (طريق هضبة الجلالة البحرية بطول 82 كيلوا متر وعرض 29 متر، طريق بنى سويف- الزعفرانة، طريق الواحات البحرية – الفرافرة بطول 140 كيلو متر، تطوير طريق القاهرة – العين السخنة بطول 88كم، وكوبرى سندوب، كبارى مدخل مطار اسفنكس الدولى، كوبرى مدينة بدر الغربى، ونفق الثلاثينى بالإسماعلية، ونفق مشاة جامعة قناة السويس، وكوبرى مشاة العاشر من رمضان، وإنشاء الطريق الدائرى الأوسطى"

قطاع السخنة- الأتوستراد" بطول 26 كيلو متر وعرض 94 كيلو متر، وطريق النفق شرم الشيخ بطول 334 كيلو متر وعرض 60.8 متر ومحور عدلى منصور بطول 5.5 كم، كبارى محور روض الفرج بطول 16كم ، وكوبرى أعلى ترعة بورسعيد بالأسماعلية بطول 2 كم وعرض 32م ، كبارى تقاطع الطريق الدائرى مع طريق بلبيس الإسماعلية الصحراوى بطول 3.8كم وعرض 23.5م، كوبرى تقاطع الطريق الدائرى الأوسطى مع نهر النيل بطول 590م وعرض 45م ، نفق تقاطع طريق بن زايد الغربى بطول 116 م وعرض 65 م، كوبرى مشاة هيلانة بطول 35م وعرض 3م).

وافتتح الرئيس عن طريق الفيديو كونفرانس أربعة مشروعات هى الطريق الدائرى الأوسطي من بلبيس حتى تقاطعه مع طريق القاهرة السويس، وكوبرى سيدى كرير، والطريق الأوسط بشرم الشيخ، وكوبرى الفردان الشمالى.

مشروع المليون ونصف المليون فدان..مجتمعات مستدامة



أطلق الرئيس السيسي إشارة البدء في مشروع المليون ونصف المليون فدان في ديسمبر 2015، وشهد جمع أول حصاد محصول قمح من المشروع في مايو 2016 من منطقة سهل بركة بواحة الفرافرة.

ضم المشروع ثلاث مراحل، الأولى تضم 9 مناطق بمساحات 500 ألف فدان، والثانية تضم 9 مناطق بمساحات 490 ألف فدان، والثالثة ستكون بإجمالي مساحات 510 آلاف فدان.

ويغطي المشروع مساحات واسعة من الجمهورية، خاصة الصعيد وجنوب الوادي وسيناء والدلتا، حيث وقع الاختيار على 13 منطقة في ثماني محافظات معظمها فى الصعيد هي: قنا، أسوان، المنيا، الوادي الجديد، مطروح، جنوب سيناء، الإسماعيلية، الجيزة، وتم اختيارها بعد دراسات متعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية وخطوط الاتصال بين المحافظات وشبكة الطرق القومية والكهربائية.

وأصدر الرئيس تعليماته بمنح أولوية في المشروع لشباب الخرجين، لتوفير مشاريع لهم ومنح فرص عمل وتقليل حجم البطالة، وجاء الإعلان عن الطرح الأول للمشروع في شهر أكتوبر 2016، لمساحة 100 فدان لصغار المزارعين تمثل نحو 350 قطعة تقدم لها 5700 شاب، وجرى إجراء القرعة العلنية للمرحلة الأولى مارس 2017، وتراوح سعر الفدان من 18 ألف جنيه إلى 25 ألف جنيه حسب المنطقة فى المرحلة الأولى، وتم الإعلان عن "المرحلة الثانية" من مشروع المليون ونصف المليون فدان، وطرح كراسات شروط الأراضي في يناير 2018، بمنطقة غرب المنيا، على مساحة 43 ألف فدان بمنطقة غرب غرب المنيا، تمثل 180 قطعة أرض، وبدأت الشركة في تلقي طلبات التقدم اعتبارًا من 15 يناير2018 وحتى 20 يناير، والمرحلة الثالثة ستكون بإجمالى مساحات 510 آلاف فدان.

وتقدر التكلفة الأولية لمشروع المليون ونصف مليون فدان من 60-70 مليار جنيه، ويعتمد في نسبته الأكبر على الري بالمياه الجوفية، وتم إسناد إدارة المشروع إلى شركة تنمية الريف المصري، مشروع المليون ونصف مليون فدان، حل إستراتيجي لمصر في عدة اتجاهات منها مواجهة الزيادة السكانية وتوفير الأمن الغذائي،و الهدف الأساسي منه بناء مجتمعات مستدامة تنتقل إليها الأسر وتبدأ في إنشاء مجتمعات مبنية على النشاط الزراعي والصناعات المغذية له، تشمل الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي.

استراتيجية تنمية سيناء..مجتمعات جاذبة



تعد تنمية سيناء أكبر ضامن لحماية حدود مصر الشرقية، وطوق النجاة للاقتصاد القومى، مما يجعل من تنميتها ضرورة استراتيجية،وقد أدركت الدولة المصرية أنه لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية لذا كان القرار أن تتزامن المواجهة الأمنية مع جهود تحقيق التنمية بمفهومها الشامل فى كل ربوع الوطن، وتمثل شبه جزيرة سيناء العمق الاستراتيجي لمصر شرقاً، وأوضح الرئيس السيسى أن عملية التنمية الشاملة في سيناء بدأت بالفعل منذ عام 2014 ومستمرة حتى عام 2022، مشيراً إلى أن تكلفة تنمية وتطوير سيناء ستصل إلى 275 مليار جنيه، وهو رقم ضخم يستلزم تكاتف كل المصريين من أجل المساهمة في توفيره.



تشمل عملية التنمية مختلف أنحاء سيناء التي تبلغ مساحتها 60 ألف كيلومتر مربع، أي نحو 6% من مساحة مصر، مع الوضع في الاعتبار أنها توازي المساحة المأهولة والمعمورة من مصر تقريبا حيث إن مشروعات التنمية الشاملة في سيناء تهدف إلى تحسين مناحي الحياة والظروف المعيشية لأهاليها، وإقامة مجتمعات زراعية وصناعية وعمرانية تجذب المواطنين من وادي النيل القديم للإقامة والعمل فيها.

وقد تم إعداد استراتيجية تنمية سيناء بالرجوع للمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية 2052، واستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030، وجميع الدراسات التى تمت لتنمية سيناء، منذ تحريرها.

ومع النجاحات المتوالية لعملية (سيناء 2018) الشاملة ضد عناصر الإرهاب وتطهير رمال هذه البقعة المصرية الحبيبة ، تستعد سيناء بموقعها المميز لانطلاقة جديدة على طريق التنمية الشاملة، تتمثل أهداف تنمية سيناء في تعزيز دمجها فى النسيج القومي المصري وإدخالها في مجال اهتمام المستثمرين، وزيادة جاذبيتها للاستثمار الوطني والأجنبى من خلال وضع خريطة للاستثمارات المتكاملة، ودعم البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للدولة،

وإعادة توزيع خريطة مصر السكانية، بايجاد قاعدة لجذب الاستثمارات والسكان، من خلال القطاعات الصناعية والزراعية والتعدينية والسياحية، والمناطق الحرة والمجمعات الصناعية والجامعات الإقليمية، مع إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ببنية أساسية متطورة،

وهناك مقترحات لتحفيز الإقامة بسيناء، منها الحوافز الاقتصادية، وحوافز اجتماعية، بجانب مقترحات تحفيز الاستثمار، وهو ما سيسهم في ضخ القطاع الخاص استثمارات بالمنطقة.

وتستند الحكومة وفقًا لرؤية مصر 2030، إلى إنشاء مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وخلق فرص عمل لجميع الموارد والإمكانيات المتاحة، بهدف رفع مستوى المعيشة، وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي لأبناء سيناء.

وسعيا لتنمية شمال سيناء، تستهدف الحكومة، توجيه جملة استثمارات حكومية تقدر بنحو 1.619 مليار جنيه تُمول الخزانة العامة منها نسبة 95% بواقع 1.531 مليار جنيه، خلال العام المالى 2019/2018، يتم توزيعها على عدد من البرامج تخدم شتى المجالات، فى مقدمتها البدء فى إنشاء مدينة رفح الجديدة ونهو إنشاء 936 وحدة إسكان اجتماعى واستكمال إنشاء منازل بدوية وخدماتها برمانة والحسنة ونخل وبئر العبد.

وتأتى مشروعات المياه، فى شمال سيناء، كأحد المشروعات الهامة المستهدفة خلال العام الجديد، حسب خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعام المالى 2019/2018، التى وافق عليها مجلس النواب، وذلك بإحلال وتجديد محطة تحلية وسط سيناء، وشبكة مياه العريش، ومحطة تحلية مياه العريش (3)، بالإضافة إلى بدء تنفيذ مشروع لإمداد مدينة رفح الجديدة بالمياه، ومحطة تحلية الشيخ زويد (طاقة 5000 م3/ يوم).

وتشمل البرامج المستهدفة فى شمال سيناء، "مشروعات التعليم" وتستهدف استكمال إنشاء وتجهيز فصول التعليم الأساسى والبدء فى إنشاء مبنى للإسكان الطلابى بجامعة العريش، و"مشروعات الزراعة والرى" وتشمل إنشاء واستكمال أعمال الحراسة والتشغيل التجريبى لشبكة الرى العامة واستكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء بحيرات تخزين وتعلية سدود (وادى الأزارق، الجرافى)، واستكمال تطوير محطات طلمبات صرف تل الحير وتأهيل مصرف جلبانة وإنشاء شبكة صرف مُغطى بجنوب القنطرة ومبنى معدات مراكز الطوارىء، بالإضافة إلى مشروعات "النقل والتخزين" ومنها إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى شمال سيناء، ورصف طريق بالعريش / بدر بطول 20 كم ورصف طرق بمناطق الحسنة ونخل.

فيما توجه الحكومة جملة استثمارات قيمتها 1.363 مليار جنيه، لصالح تنمية محافظة جنوب سيناء، تُمول الخزانة العامة منها نسبة 75%، توزع على عدد من البرامج سواء فيما يتعلق بالنقل أو المياه، أو التعليم باستكمال إنشاء جامعة الملك سلمان، وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسى وإعادة تأهيل المدارس القائمة، بالإضافة إلى استكمال إنشاء وحدات الاسكان الاجتماعى (1200 وحدة سكنية) ومنازل بدوية بشرم الشيخ ونويبع وتوابعهما، واستهداف إنتاج بنجر السكر تحت الظروف المصرية، وسعياً لمواجهة أخطار السيول بمحافظة جنوب سيناء، تستهدف الحكومة استكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات.

وتشهد الفترة المقبلة تسارع معدلات التنفيذ فى كافة المشروعات بسيناء، وكذلك إطلاق حزمة من المشروعات الجديدة التى تمثل مرحلة جديدة من مراحل تنمية أرض الفيروز.

حقل ظهر.. عملاق الغاز المصرى



مصر على الطريق نحو أقامة مركز اقليمي للطاقة .. حقيقة كشفتها خرائط الأقمار الصناعية لتوزيع الغاز والبترول في مصر، وهي وجود اكتشافات جديدة ضخمة للغاز والبترول فكل الحسابات تشير إلى أن مصر خلال سنوات قريبة ستكون واحدة من الدول المصدرة للغاز والبترول.. منطقة البحر المتوسط بمصر من أهم الأحواض الترسيبية الحاملة للغاز الطبيعي على مستوى العالم. يمكنها أن تحقق لمصر الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتتيح لها تصدير الفائض، لا في صورة غاز خام بل في صورة منتج نهائي كامل يكون الغاز أحد مكوناته كالبتروكيمياويات والأسمدة ومشتقاتهما وغيرها. وقد أعلنت مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعى بنهاية 2018

ـ طالب الرئيس عبدالفتاح السيسى فى نوفمبر 2016 بتحويل مصر إلى مركز إقليمى لتجارة وتداول البترول والغاز وضرورة بذل الجهود من أجل سرعة تنمية اكتشافات الغاز بشرق المتوسط، وأكد أهمية مواصلة تطوير قطاع إنتاج البترول والغاز فى مصر، باعتباره ركيزة مهمة للاقتصاد الوطنى، ويسهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل جديدة.

فى اكتوبر 2016 وافق المجلس الأعلى للطاقة برئاسة رئيس مجلس الوزراء على استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام 2035 والتى تم اعدادها بالتعاون بين وزارتى البترول والكهرباء والاتحاد الاوروبى، و فى 5 يوليه 2017 وافق مجلس النواب على مشروع قانون الحكومة بشأن إصدار قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز. وجاء مشروع القانون، بإنشاء جهاز تنظيم الأنشطة المرتبطة بمجال سوق الغاز لمواجهة التحديات التى تعوق مسيرته وتقدمه وذلك بوضع تصورات لإصلاحه بحلول واضحة وقابله للتطبيق، يأتى فى مقدمتها إيجاد آلية لتوفير الغاز بأسعار تنافسيه مع اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية الأخرى، التى تتضمن إتاحة شبكات نقل وتوزيع الغاز للاستخدام وفق مجموعة من الضوابط والمعايير على أن يتم ذلك من خلال وضع إطار تشريعى يعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة كل أنشطة سوق الغاز وإنشاء هيئة تعمل على ذلك، ويهدف مشروع القانون، إلى جذب وتشجيع الاستثمار فى مجال أنشطة سوق الغاز،و العمل على ضمان إتاحة شبكات وتسهيلات الغاز للغير مع مراعاه مصالح جميع المشاركين فى سوق الغاز وحماية وضمان جودة الخدمات المقدمة، وتهيئة المناخ المناسب لتحقيق حرية المنافسة والوصول إلى السوق التنافسية والعمل على تلافى الممارسات الاحتكارية، والتأكد من الاستخدام الأمثل للبنية الأساسية للشبكات والتسهيلات، واعتماد آلية حساب تعريفة نقل وتوزيع وتخزين الغاز وخدمات إعادة التغيير،وتوفير المعلومات والتقارير والتوصيات للمستهلكين والمشاركين بسوق الغاز، كذلك تحرير سوق الغاز من خلال وضع خطة تدريجية تتضمن مراحل تحرير السوق والمدة الزمنية لكل مرحلة والإجراءات اللازمة لتنفيذها.

يعد حقل ظهر عملاق الغاز المصرى، من أهم مشروعات تنمية حقول الغاز الطبيعى الجارى تنفيذها، حيث صنفت الشركات العاملة فى مجال النفط والغاز الحقل بأنه أكبر كشف غازى بدول حوض شرق البحر المتوسط ومن أكبر الاكتشافات على المستوى العالمى، فقد تم توقيع الاتفاقية البترولية الخاصة بالكشف يناير 2014 بعد فوز إينى بالمنطقة فى المزايدة العالمية التى طرحتها إيجاس، وتم تحقيق الكشف فى 30 أغسطس 2015، بمنطقة امتياز شروق فى البحر المتوسط، حيث يغطى الكشف نحو 100 كيلو من مساحة الامتياز، احتياطيات الكشف العملاق 30 تريليون قدم مكعب من الغاز جعلته الأضخم فى البحر المتوسط.

حققت تنمية الكشف زمنا قياسيا حيث لم تستغرق سوى 28 شهرا من تحقيق الكشف إلى بدء الإنتاج، بالمقارنة مع معدلات تنمية الحقول المماثلة، والتى تستغرق من 6 ـ 8 سنوات عالميا، و تم حفر 7 آبار فى المرحلة الأولى باستثمارات 4 ـ 5 مليارات دولار تزيد إلى 8 مليارات دولار استثمارات تنمية الحقل ترتفع لـ16 مليارا طوال فترة المشروع، و يتم توجيه كل الكميات المنتجة من حقل ظهر للسوق المحلى.

كما تعد شركة اينى الايطالية هى المشغل الرئيسى للحقل حيث تمتلك 60%من منطقة امتياز شروق، فى مقابل 30% لشركة روسنفت الروسية، و10% لشركة بى بى البريطانية.

مدينة الأثاث بدمياط .. نقلة نوعية



تعد احد أهم المشاريع القومية لمصر وهي مدينة مكملة لمدينة دمياط القديمة والتي تشتهر بصناعة الأثاث، يفصلها عن قلب مدينة دمياط 20 دقيقة تقريبًا، وبالقرب من مدخل محافظة دمياط بمنطقة شطا ،

تعد المدينة الجديدة نقلة نوعية لتحويل صناعة الأثاث المحلية إلى عالمية لتكون قادرة على المنافسة وستضم 1500 ورشة صغيرة ومتوسطة من 50 حتى 150 مترا، وبها حوالى 150 مصنعا كبيرا ومكملا إلى جانب إنشاء مركز تكنولوجيا الأثاث بدمياط لإعداد الدراسات التسويقية لمصنعى الأثاث، واختبار الأثاث قبل تصديره لدول العالم.

سيتضمن المركز مؤسسة تعليمية وأكاديمية للتصميم والابتكار، وكذلك قاعات مخصصة للمعارض والتى تستهدف الترويج لمنتجات المدينة من الأثاث محليا ودوليا بهدف إتاحة فرص لترويج الأثاث الدمياطى ، بالإضافة إلى وجود فنادق و مجمع للخدمات الحكومية والإدارية ومنطقة خدمات متكاملة ومخازن ومستودعات ومؤسسات مالية ومصرفية ومستشفى ودور عبادة

ويهدف المشروع الى إنشاء مدينة متكاملة للأثاث تعمل كمحفز للإستثمار لتنافس السوق العالمية عن طريق تشييد مدينة صناعية متكاملة تخدم السوق المحلية والوصول الى السوق العالمية وزيادة الصادرات كما يستهدف المشروع ايضا تحويل مدينة دمياط إلى مدينة متكاملة ومتخصصة في صناعة الأثاث من خلال تعميق تلك الصناعة والنهوض بها وفقا لأحدث التطورات العالمية، خاصة ما

يتعلق بالتصميمات وتطوير خطوط الإنتاج، وكذا خلق فرص تصديرية لها بما يؤهلها للمنافسة إقليميا ودوليا، إلى جانب توفير المزيد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة والتي من المتوقع أن تتخطى 25 ألف فرصة عمل.

ويتضح من هذه المشروعات أن مصر في طريقها لبناء دولة حديثة على أفضل المعايير العالمية، فهى تمضى من مرحلة تثبيت أركان الدولة، وتعزيز تماسك مؤسساتها واستعادة الاستقرار، إلى مرحلة بناء الدولة الحديثة، دولة تصون شعبها وتعوضه خيراً عن تحمل فاتورة الإصلاح الاقتصادى، وتوفر له فرصاً أفضل فى الحياة "مرحلة جني الثمار" ، في إطار من التركيز على أولوية تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان جودة الحياة، إيماناً بأنه لا تنمية دون مواطن متمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية وسكن راقى،